

الفصل السابع

التعددية السياسية والحزبية

المحتويات:

- ١ - مفهوم التعددية السياسية
- ٢ - تعريف التعددية السياسية
- ٣ - غياب مبدأ تداول السلطة
- ٤ - فكرة تعدد الأحزاب
- ٥ - أفضلية نظام الحزبين
- ٦ - فكرة الدكتاتور الصالح
- ٧ - فكرة الحزب الواحد
- ٨ - مزايا تعدد الأحزاب
- ٩ - عيوب تعدد الأحزاب

مفهوم التعددية السياسية:

التعددية السياسية التي نشدها في بلادنا إريتريا ومنطقة القرن الأفريقي هي تعدد القوي والآراء السياسية، كما هي شائعة في أديبات العلوم الاجتماعية، فتعدد القوي السياسية وحققها في التعايش والتعبير عن نفسها، والمشاركة في التأثير علي القرار السياسي في مجتمعها، والتعددية السياسية بهذا المعني هي إقرار واعتراف بوجود التنوع الاجتماعي، وبأن هذا التنوع لا بد أن يترتب عليه خلاف أو اختلاف في المصالح والاهتمامات والأولويات. وتكون التعددية السياسية هنا هي إطار مقنن للتعامل مع هذا الخلاف أو الاختلاف، بحيث لا يتحول إلي صراع عنيف يهدد سلامة المجتمع وبقاء الدولة^(١).

فالتعددية السياسية بمفهومها الواسع إذن، هي الاعتراف بشرعية وجود التعدد الاجتماعي، وحق كل من الجماعات والتكوينات في الدفاع عن هويته ومصالحه المشروعة في إطار الدولة بطرائق سلمية، من خلال مشاركة سياسية عادلة ومتكافئة و يمكن معها تداول السلطة بشكل سلمي مقنن. أن هذه المشاركة السياسية يمكن أن تأخذ شكل الأحزاب والتنظيمات السياسية التي تتنافس علي السلطة بشكل دوري، ويمكن أن تأخذ طابعاً آخر، يقوم علي التمثيل الوفاقي لكل القوي الرئيسية في المجتمع، وهذه الصيغ هي التي تصلح في المجتمع الإريتري كمرحلة انتقالية، إلي أن نصل إلي التدرج السياسي المطلوب. ويقول الدكتور سعد الدين إبراهيم في تعريفه للتعددية السياسية.

(١) سعد الدين إبراهيم: (دكتور) المنتدى الفكري العربي عمان ٢٦ - ٢٨/٣/١٩٨٩.

إن التعددية السياسية هي غاية ووسيلة:

« هي غاية في حد ذاتها لأنها تجسيم للحريات الأساسية التي هي حق للفرد وللجماعة، ولكن التعددية السياسية هي أيضاً وسيلة لتحقيق غايات أخرى في مقدمتها الوحدة والتنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية - وذلك من خلال طاقات ومكان الأفراد والجماعات في كل قطر، لذلك فإن تكريس التعددية السياسية، يرتبط بالسعي والفعال لتحقيق الوحدة والتنمية والعدالة»^(١).

تعريف التعددية:

ليس للتعددية السياسية تعريف واحد، وإن كان لها تعريف غالب هو وجود أحزاب سياسية مختلفة تمثل قوي اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية متباينة. وهذه الأحزاب تتنافس فيما بينها من أجل كسب الرأي العام، تمهيداً للوصول عن طريقه إلى السلطة، بقصد تحقيق ما تناادي به تلك الأحزاب من أهداف وبرامج وما تدعو إليه من قيم.

والتعددية السياسية ترتبط بالنضج السياسي، ولذلك تركز علي النقاط التالية:

أ - الاعتقاد بأن الاختلاف بين الناس شيء طبيعي، وأن الاختلاف في الرأي حق من الحقوق الأساسية التي لا يستطيع أحد أن يقرها أو ينكرها، وهكذا عندما يصل الأمر إلي هذا الاعتقاد في مجتمع ما، تبدأ اللجنة الأولى إلي سياسة للتعددية السياسية^(٢).

(١) الدكتور سعد الدين إبراهيم: مرجع سابق، ص ١٩.

(٢) يحيى الجمل (دكتور) التعددية الحزبية في مصر، منتدى الفكر العربي، عمان ٢٦ -

١٩٨٩/٣/٢٨

ب - الإيمان بأن تبادل المواقع شيء طبيعي، أن أكون الآن حاكماً وغداً محكوماً هو منظور يتضمن قدراً من النضج السياسي.

ج - تأكيد فكرة المؤسسة وفكرة المؤسسة نقيض للفردية، والفردية أيضاً نقيض للتعددية، وفكرة المؤسسة من الأفكار المحورية في القانون العام، ووجود مؤسسة يعني وجود نظام له استمرار غير مرتبط بأشخاص يعبرون عنه، فالدولة مؤسسة مستمرة حتي وإن تغير المجالسون علي قمة السلطة فيها أياً كان شكل ذلك التغيير^(١).

هذه هي المرتكزات الثلاث التي تقوم عليها التعددية السياسية الحقيقية، وإذا اكتملت هذه المرتكزات اكتملت معها التعددية السياسية.

غياب مبدأ تداول السلطة:

وهو من الأمور الهامة والحيوية لإرساء مبدأ التعددية السياسية فهناك عدم الاستعداد لقبول الهزيمة من النخبة الحاكمة، والإصرار علي احتكار السلطة والمناصب ورفض التنازل عنها. لأن الشخص الديمقراطي ليس هو ذلك الذي يحرص علي الوصول لموقع القيادة بالاختيار الحر من الذين يقودهم، ولكن بالأحري، الشخص المستعد لأن يتخلي عن موقع القيادة ويحترم المدة القانونية المقررة لبقائه واستمراره، فإن روح الديمقراطية تتنافى مع احتكار المناصب، وتفترض لا فقط ضرورة تداول القيادة بين أفراد متعددين، وإنما أيضاً إتاحة المناخ الذي يسمح أولاً بأول بتفريخ القيادات الجديدة أو إعادته^(٢).

(١) مصدر سابق، ٢١٥.

(٢) مني مكرم عبید: التجارب الحزبية المصرية، ص ٢٢٤.

وهنا، يجدر بنا أن نشير بعد هذا العرض عن مفهوم التعددية السياسية، إلى إعطاء فكرة عن تعدد الأحزاب وأفضلية نظام الحزبين وفكرة الحزب الواحد وفكرة الديكتاتور الصالح؛ حتى يكون بحثنا شاملاً يجيب علي كل التساؤلات التي تدور في أذهاننا جميعاً.

فكرة تعدد الأحزاب

تتمثل فكرة تعدد الأحزاب في وجود عدد منها في الدولة، لا يقل عن اثنين أحدهما يتولي الحكم والآخر يقود المعارضة، ويقوم هذا التعدد علي أساس الاعتراف بحرية تكوين الأحزاب السياسية، وهو ما تؤكده الدساتير في الدول الديمقراطية عادة.

ويجب أن تقوم جميع الأحزاب السياسية علي أساس قبول مبدأ التعايش السلمي بينها، تطبيقاً للنظام الديمقراطي، وتمسكاً بمبدأ حرية الرأي، ولا يسمح بقيام أحزاب ترفض ذلك، لأن الحفاظ علي الديمقراطية وتأمين مستقبلها يقتضي عدم السماح بقيام أحزاب ذات صبغة ديكتاتورية، تقوم علي أساس مذاهب شمولية أو استبدادية معروفة، وذلك كالحزب الشيوعي إذا وصل إلي الحكم يقوم - تطبيقاً لمذهبه - بالقضاء علي بقية الأحزاب فإن تحريم قيام الأحزاب الشيوعية في بعض الدول ليس اعتداءً علي الديمقراطية، بل علي العكس فيه محافظة عليها وحماية لها من تسلط هذا الحزب إذا حدث واستحوذ علي السلطة في البلاد^(١).

(١) أحمد شوقي الفنجري: كفاءة المواطن في دولة الإسلام، الحياة ١/٢٩، ١٩٩٧، العدد (١٢٣٩٠).

ولنجاح نظام تعدد الأحزاب، يجب أن يتفهم المواطنون حقيقته وأهدافه ومرامييه.

وهكذا ، فإن آيتي الشوري قد أحاطتا بكل الموضوعات المتعلقة بتطبيق مبدأ الشوري في الإسلام من حيث ماهيتها ، وأهميتها وشمولها ، ووجودها .

ولذلك؛ فإن المواطن مطالب بالتمسك بحقه والاعتزاز بكرامته والرد علي المسئول الذي يسلبه حقه، لأن التسامح في الحق يغري الظالم ويزيده استهتارا بحقوق الناس.

ويقول الله في كتابه الكريم في سورة الشوري: { وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ

الْبَأْسُ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِذْ سَأَلُوهُ عَنِّي فَمَا جُرَّوهُ عَلَى اللَّهِ فَأَنذَرُ
لَا يَحِبُّ الظَّالِمِينَ ﴿٥١﴾ وَلَمَّا نَصَرَ بَنُو إِسْرَائِيلَ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ ﴿٥٢﴾ إِنَّمَا
السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٥٣﴾ (١)

فالنظام الحزبي ليس إلا وسيلة لخدمة الوطن والمواطنين ، والأحزاب وإن اختلفت برامجها وأساليبها ، تعمل جميعا علي تحقيق المصلحة العامة

(١) قرآن كريم: سورة الشوري، الآيات ٣٩ - ٤٢ .

في الدولة بالطريقة التي يراها أفضل. والخلاف الحزبي يجب أن يظل في إطار ممارسة حرية الرأي، فلا يؤدي إلى المخاصمات أو المشاحنات أو الصدام العنيف بين الأنصار والمؤيدين. فاختلاف الرأي ينبغي ألا يفسد للود قضية^(١). ويلزم ألا يؤدي تنافس الأحزاب على السلطة إلى الإضرار بمصالح الوطن. ويحدث ذلك ليس فقط عند انخفاض درجة وعي الشعوب، وذلك كالأحزاب الشيوعية التي كثيراً ما يشعر أعضاؤها بأنهم أقرب إلى رفاقهم في البلاد الأخرى من بني وطنهم من غير الشيوعيين، وغرسها في النفوس.

أفضلية نظام الحزبين:

إن وجود حزبين متوازنين فقط أو مع عدد قليل من الأحزاب الصغيرة، يعتبر من أهم دواعي نجاح النظام الحزبي وتحقيقه للديمقراطية والاستقرار، وذلك لكي يستطيع أحد الحزبين تولي السلطة بمفرده وتشكيل وزارة متجانسة لا تقوم على ائتلاف معيب، في حين يضطلع الآخر بمهام المعارضة بنجاح وجدية، ويمكنه الحلول محل الحزب الحاكم في حالة تركه للسلطة. أما وجود حزب مسيطر لا مقابل له بين الأحزاب الأخرى، فعادة ما يؤدي إلى التسلط ويقترب من نظام الحزب الواحد.

غير أن حرية تكوين الأحزاب أمر ضروري، حتى تكون نابعة من الشعب فعلاً، تفادياً لذكر اسمه المرتبط بالأنظمة الديكتاتورية، أو تحايلاً على التحريم الرسمي لقيام الأحزاب في بعض البلاد.

(١) مشروع الدستور المقترح: مقدم إلى مفوضية الدستور الإريترية، بحث غير منشور، أسرا - إريتريا، مركز دراسات القرن الأفريقي.

فكرة الديكتاتور الصالح:

يدعي البعض - خطأ - ان نظام الحزب الواحد أصلح للدول المتخلفة لأن المعارضة تعد أمراً غير مرغوب فيه في البلاد، نظراً لأنها في حاجة إلي النهوض بإنتاجها ورفع مستوي معيشة أبنائها، مما لا يتفق مع تعدد الأحزاب ووجود المعارضة التي يمكن أن تعرقل من سرعة العمل العام. من ناحية أخرى، فإن انخفاض درجة وعي مواطنيها لا يسمح غالباً بوجود المعارضة الموضوعية الفعالة، لذلك ذهب أصحاب هذا الرأي إلي القول بأن البلاد المتخلفة لا يناسبها نظام تعدد الأحزاب وتحتاج إلي ديكتاتور صالح، وهو ذلك الحاكم الذي يتصف بالحكمة والنزاهة والعدل، وينفرد بالسلطة ليقود البلاد إلي مافيه خيرها وتقدمها في أسرع وقت. وهذا الرأي خطير وغير سديد، بل وينطوي علي نوع من الخبال والمغالطة للأسباب الآتية:

أولاً: أن الدكتاتور الصالح نادر الوجود عملاً، والإنسان المنزه عن الخطأ والهوى لم يعد يسعي بيننا في الأرض، بعد أن انتهت عصور الأنبياء والمرسلين، وإذا وجد حاكم يتصف بقسط وافر من الحكمة والعدل، فإنه - وإن طال به العمر - لا يعمر في الأرض غير عدد من السنين، وإلي جانبه يوجد كثير من الحكام الظلمة والمفسدين، بل إن أغلب الناس إذا تولي سعي في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل. ودوام تقدم الدولة لا يمكن أن يعلق علي حياة شخص مهما بلغ من العمر. وإنما يجب أن يضع من الأنظمة مايسمح للأمة علي تعاقب أجيالها بحكم نفسها بطريقة حرة آمنة مجدبة.

ثانياً: انخفاض درجة الوعي العام في البلاد المتخلفة، لا ينفى دور المثقفين وأولي الرأي والوعي والفكر، الذين يمكنهم - إذا وجدوا السبيل المشروع - أن يمارسوا حقوقهم الديمقراطية فتمتليء البلاد بالحرية والإخلاص، وليست مفروضة عليه من الحكام فيدب فيها النفاق وتوهنها السلبية والمظاهرة، ولكن هذه الحرية كثيراً ما تتنافر وفكرة الثنائية وتأتي بعدد كبير من الأحزاب الصغيرة، المتجانسة. ولعلاج ذلك، تقيد قوانين بعض الدول قيام الأحزاب الصغيرة باشتراط أن يكون لها حد أدنى من عدد الممثلين في البرلمان، أو تمنع تمثيلها فيه إذا لم تحصل على نسبة معينة من عدد الأصوات الانتخابية.

فكرة الحزب الواحد:

تعتبر فكرة الحزب الواحد أو وحدانية الحزب في الدولة من أهم الأفكار التي ابتدعتها الشيوعية في أوائل القرن العشرين، لتصبح من أهم معالم الأنظمة الديكتاتورية في العالم. ويعتبر الحزب في هذا النظام هيئة من هيئات الدولة يقوم بمساندة الحكومة التي تتغلغل عن طريقه في صفوف الشعب، محاولة التفاعل معه بالأخذ والعطاء. ويشترط للاتضمام لعضويته شروط أهمه الولاء للحزب ومبادئه، والسمع والطاعة لقادته.

والحزب الواحد قد ينشئ الحكومة بعد نضال وكفاح تكون له السيطرة عليها، ومن أمثلته الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي السابق، والحزب النازي الألماني في عهد هتلر، والحزب الفاشستي الإيطالي في عهد موسوليني، وقد تنشئ الحكومة فتكون لها السيطرة عليها، ومن أمثلته الحزب الجمهوري التركي الذي أقامه أتاتورك، وحزب الاتحاد القومي البرتغالي الذي كونه سالازار.

والحزب الواحد يسمى من الناحية الرسمية في الدول التي تأخذ بنظامه بتسميات متعددة، فأحياناً يسمى باسمه صراحة كما هو الشأن في الحزب الشيوعي، وفي أحوال أخرى ترفض الدولة تسمية الأشياء بأسمائها، فتطلق عليه لفظ هيئة كحزب رابطة عوامي الذي كان يتزعمه الشيخ مجيب الرحمن في بنجلاديش.. إلي غير ذلك من الأسماء التي يمكن أن تطلق علي الحزب الواحد.

ثالثاً: إذا كانت بعض الشعوب تقبل الحكم الديكتاتوري، وتسير وراء قائدها المتسلط، فإن طبائع الشعوب تختلف، ومنها من لا يروق له ذلك، فيستنكر ما يحدث إن لم يكن بيده فيقلبه، وينطوي إلي السلبية واللامبالاة، ويترك الحاكم وحده في الميدان فتصدع الدولة ويفعل الحاكم والمحكوم.

لنظام الأحزاب السياسية المتعددة مزايا كثيرة، ولكن معارضية ينسبون إليه بعض العيوب التي يسهل الرد عليها، ونتحدث فيما يلي عن كل من هذا المزايا والعيوب المدعاة.

مزايا تعدد الأحزاب^(١):

ترجع أهمية تعدد الأحزاب إلي اعتبارات كثيرة أهمها مايلي:

١ - لعل أهم المبررات العلمية والدواعي النفعية للأخذ بنظام تعدد

(١) دستور مقترح: بحث غير منشور، مرجع سابق، ص ٦٣.

الأحزاب السياسية، أنه يمكن من إتباع أسلوب الحوار الديمقراطي في السعي إلى معرفة أفضل الحلول المتاحة للمشاكل العامة، وذلك لأن تبادل وجهات النظر يؤدي إلى زيادة الإيضاح وإلقاء مزيد من الضوء على الجوانب المختلفة للمشكلة. كما يسمح ببيان المزايا والعيوب المرتبطة بكل حل يمكن تقديمه لعلاج المشكلة موضوع البحث، وبذلك يمكن تفادي الأخذ بالحلول الرديئة، واختيار تلك التي تجمع أكبر قدر ممكن من المزايا، وتتفادي كل ما يمكن تفاديه من عيوب، وهو ما لا يمكن أن يحدث إذا انعدم الحوار وساد تسلط الاتجاه الواحد.

٢ - إن تعدد الأحزاب يجسد وينظم تعدد الأفكار وتغيير الاتجاهات، ويؤكد حرية الفكر والرأي، وينشط الحياة الساسية في داخل الدولة، والاختلاف بين الناس أمر طبيعي جبلوا عليه.

لذلك نشأت الأحزاب تلقائيا في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا بعد ثورة ١٧٨٩، رغم عدا، كل من مؤسسي الجمهورية الأمريكية ورجال الثورة الفرنسية للأحزاب.

٣ - إن وجود الأحزاب يسمح للمعارضين لسياسة الحكومة بالعمل العلني المشروع؛ للوصول إلى السلطة أو الدفاع عن الاتجاهات التي يفضلونها، بدلا من الاختيار القاتل بين الطاعة العمياء، أو الثورة الهوجاء، أو العمل في الخفاء. لذلك تكثر الاغتيالات والانقلابات والثورات في البلاد التي تعاني من تسلط الحزب الواحد، وتحرم من حرية تكوين الأحزاب السياسية. فالمعارضة هي صمام الأمان، وأداة الحيوية في

أي تنظيم سياسي، ولعل الحكمة الأساسية من وراء تعدد الأحزاب في البلاد الغربية، وربط هذا التعدد بالديمقراطية، ترجع إلى قيام بعض هذه الأحزاب بدور المعارضة بالنسبة للبعض الآخر الذي يتولى الحكم. ورغم أن المعارضة قد وجدت قبل نشأة نظام الأحزاب الذي لم يكد يتجاوز عمره قرنا من الزمان، فإنها أصبحت ترتبط من الناحية العملية بوجود الأحزاب، بحيث تكون صورية في حالة غيابها.

٤ - أن تعدد الأحزاب يسمح بوقف تسلط الحكومة ومقاومة تجاوزاتها وطفغانها واعتدائها على حريات الأفراد، ذلك أن للسلطة نشوة تشبه نشوة الخمر، وتحتاج إلى منبهات للإقامة من سكرها. والسلطة المطلقة عادة ما تؤدي إلى مفسد مفرطة، وتحتاج إلى موانع خارجية قوية لوقفها عند حدودها، ولأحزاب المعارضة قوة تستطيع أن تقف بها في مواجهة انحراف السلطة التنفيذية، ويتحقق بها المراد الحقيقي من مبدأ الفصل بين السلطات، وهو أن «السلطة توقف السلطة» فالمعارضة المنظمة وحدها هي التي تستطيع في الحقيقة أن تجابه الحكومة وتمنعها من تجاوزاتها. أما البرلمان فيكون تحت سيطرة الحكومة، إما لاستحواذها على أغلبية مقاعده كما هو الشأن في البلاد الديمقراطية، وإما لصورية دور البرلمان كما هو الحال في البلاد الديكتاتورية.

٥ - أن تعدد الأحزاب يسمح بتكوين القادة السياسيين على اختلاف اتجاهاتهم تكويننا يصعب تحقيقه في حالة عدم تعددها، وتكوين القادة ليس ضروريا لاستخلاف الحكام فحسب، وإنما يفيد كذلك في ترشيد سياسة الدولة والتقليل من الاندفاعات غير المتزنة في اتخاذ القرارات المتصلة بالشئون العامة، وذلك عن طريق الحوار المثمر والمعارضة الناضجة.

٦ - أن الأحزاب السياسية تقوم بدورها في تكوين الرأي العام وتوجيهه إلى ما يرى فيه مصلحة البلاد، وذلك عن طريق عرض المشاكل والمقترحات العامة ودراستها ومناقشتها من جوانبها المختلفة وتجميع الآراء بشأنها.

٧ - أن الأحزاب السياسية تتولي التعبير عن رغبات الجماهير وإبراز مشاكلهم ومطالبهم بطريقة قوية، يصعب تحقيقها بواسطة المواطنين فرادى، وذلك لأن الحزب بكيانه الجماعي وصفته الرسمية له من الوزن السياسي ما يمكنه من حسن القيام بما قد يعجز الأفراد عن القيام به في هذا المجال.

٨ - أن الأحزاب تساهم في سير العملية الانتخابية والتعبير عن أصوات الجماهير وتجميعها، من أجل مساهمة أكبر في التصويت وإبداء الرأي.

عيوب تعدد الأحزاب^(١):

قبل إن لتعدد الأحزاب عيوباً متعددة يمكن إيجازها ومناقشتها فيما يلي: -

١ - تقليص دور البرلمان نتيجة لسيطرة حزب أو أحزاب الأغلبية المؤتلفة عليه، ويرد على ذلك بأننا ما دمنا قد ارتضينا قاعدة الأغلبية كفيصل لاتخاذ القرار عند الخلاف، فلا يغير من الأمر شيئاً أن تكون هذه الأغلبية لبعض الأحزاب أو لعدد من النواب لا تربطهم علاقة حزبية، وهذه الأغلبية في جميع الأحوال ستمثل البرلمان وتعبّر عن إرادته.

(١) بحث غير منشور عن الدستور المقترح، مرجع سابق، ص ٦٦.

٢ - إضعاف البرلمان في الاشتراك في الحكم، وذلك لأنه ينتخب نواب الحزب الذي يفضلُه بناءً على برنامج معين، وهذا البرنامج كثيراً ما تغيره الأحزاب أو تزوله تجاوباً مع تغير الظروف، أو توافقاً مع برامج الأحزاب الأخرى المتولفة. ويرد على ذلك بأن التجاوب مع المتغيرات أمر ضروري يقتضيه العقل والمنطق. ويحدث في بعض البلاد الديمقراطية كما نجلت أن تلجأ الحكومة إلى حل البرلمان وإعادة الانتخاب في ظل الأوضاع الجديدة مع إبراز موقف كل حزب منها، وذلك لمعرفة رأي غالبية الناخبين فيما استجد من أمور، أما التغييرات البسيطة أو التنازلات المتبادلة من الأحزاب المشكلة للأغلبية البرلمانية في حالة الائتلاف، فأمر لا مفر منه كذلك لتشكيل حكومة موحدة.

٣ - إن تعدد الأحزاب، وتطاحنها قد يعرض وحدة الأمة للخطر ونظام الحكم فيها للاضطراب، ويرد على ذلك بأن الخشية على وحدة الأمة قد قبل بها في الماضي عند بدء التفكير في نظام تعدد الأحزاب، ثم اتضح عملياً أنها لم تكن قائمة على أساس صحيح، كما أن تنظيم الأحزاب وممارستها الفعلية لمهامها قد أثبتت الأخطورة منها على نظام الحكم، وأن عدم الاستقرار الوزاري الذي يحدث في بعض البلاد نتيجة لعدم حصول أحد الأحزاب على أغلبية المقاعد البرلمانية، يرجع إلى تشتت أفكار الأمة وتغيب النظام السياسي في الدولة، أكثر من رجوعه إلى كثرة عدد الأحزاب السياسية.

٤ - إن الأحزاب السياسية تعمل على تزييف الرأي العام وتشويهه، وهذا يخالف الحقيقة لأن الأحزاب متنافسة، وكل منها يحاول إظهار رأي أنصاره ومؤيديه، فتظهر مختلف الآراء والاتجاهات، أما الحزب الواحد فهو

الذي يستطيع تزييف الرأي العام كيفما يشاء، دون منافس، بل ويحاول توجيهه بأساليب غير حرة ولا صحيحة.

٥ - إن الأحزاب تقيد من حرية النائب في البرلمان نظرا لالتزامه بتعليمات حزبه، فيكون ولاؤه له أكثر من ولائه لناخبيه، ويرد علي ذلك بأن ناخبي كل حزب قد ارتضوا برنامج حزبهم وانتخبوا نوابه علي أساسه، وتطبيق برنامج الحزب يقتضي اتباع تنظيم معين يلتزم به نواب الحزب، خاصة في مواجهة ممثلي الأحزاب الأخرى وهذا وضع طبيعي يقتضيه منطق الأمور.

٦ - إن الحزب الذي وصل إلي الحكم يعمل عادة علي اضهاد خصومه السياسيين، وكثيراً ما يستبعدهم من المناصب العليا والمراكز الحساسة، بصرف النظر عن مدي صلاحيتهم وكفاءتهم. ويرد علي هذا بأن حزب أو أحزاب المعارضة تقف للحزب الحاكم بالمرصاد، وتعمل علي وقف تسلطه وكشف أخطائه أمام الناخبين والرأي العام، كما أنه تستطيع معاملته بالمثل عندما تعتلي مقاعد الحكم، فضلا عن أنه من حق الحزب الذي عهد إليه الناخبون بالحكم أن يختار من يراه أنسب وأفضل للتعاون معه في إدارة دفة الحكم، وذلك بالنسبة لشاغلي الوظائف العليا.

٧ - إن الأحزاب أيا كانت شعبيتها يسيطر عليها أقلية. بل وقد يسيطو علي الحزب فرد واحد فقط، ويرد علي ذلك بان الأحزاب الديمقراطية تنتخب قادتها ورجال إدراتها بطريقة حرة سليمة. ووحدة القيادة أمر لازم وقاعدة أساسية لا بد من الالتزام بها علي جميع المستويات السياسية والإدارية. ووجود عدد من القادة لمجموعة من الأحزاب خير من وجود قائد أوحد لحزب واحد.

ويلاحظ بصفة عامة أن جميع الانتقادات الموجهة إلى نظام تعدد الأحزاب السياسية ترجع - إن صحت - إلى سوء التطبيق العملي لا إلى فكرة التعدد ذاتها، وأن العيوب أو المساويء التي قد توجد في نظام تعدد الأحزاب بصفة عامة، لا يمكن أن تقارن بحال من الأحوال بعيوب الحزب الواحد وما ينطوي عليه من تسلط وديكتاتورية، وكبت للحريات العامة، وانحراف عن جادة الصواب وهكذا، فإن قضية التحول إلى التعددية السياسية أصبحت مسألة مثارة وشائعة في عديد من بلدان العالم الثالث وأفريقيا، بل وفرضت نفسها كإحدى التحديات السياسية الهامة التي تواجه دولاً وحكومات بعد فترات طويلة من الغياب، كأن يتم التركيز فيها على قضايا التحرر الوطني والتنمية والاندماج القومي بين شعوب هذه المنطقة... إلخ.

فبعد أن كان ينظر إلى التعدد السياسي والحزبي علي أنه مجرد «حديث المثقفين» وأحد «البدع» التي يحاول الغرب البرجوازي تصديرها إلى البلاد وعلي أنه محض تطبيق حرفي للديمقراطية الليبرالية الغربية، ردد قادة هذه البلاد أنها لا تلائم ظروف مجتمعاتهم^(١).

ولكن اليوم صار الإصلاح السياسي والدستوري مطلباً ضرورياً ورئيسياً باتجاه حرية الرأي والتنظيم والاعتقاد، ولم تعد التعددية مجرد صورة مشوهة من الديمقراطية الليبرالية البرجوازية، بل أصبحت تفرض نفسها في مجمل الحياة اليومية. بمعنى ضرورة التغيير السياسي الجوهري

(١) أحمد ثابت (دكتور): التعددية السياسية، دراسة، الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠.

باتجاه تناوب السلطة وتداول الحكم وتغيير النخب الحاكمة، التي قُبعت في سدة السلطة طويلاً^(١).

هناك تعريفات عديدة لمفهوم التعددية عامة والتعددية السياسية علي وجه الخصوص.

ولعل من أهم هذه التعريفات هو ذلك الذي يري أن التعددية هي الاعتقاد في أن هناك أو يجب أن يكون، أشياء عديدة، فهناك تعدد في المعتقدات والمؤسسات والمجتمعات، ومن هنا فإن التعددية Pluralism ترفض الواحدية Normalism، إنطلاقاً من الإيمان بأنه لا يوجد شيء واحد فقط^(٢).

وتعود جذور مفهوم التعددية إلي الفلسفة السياسية الليبرالية، ومن أهم روادها المفكر الإنجليزي «جون لوك»، والذي أشار في كتابه عن الحكومة المدنية (عام ١٦٨٩) إلي أن الدولة ينبغي أن تقوم علي القبول، وأن السلطات الحاكمة لا يجب أن تكون مطلقة أو واحدة القوة^(٣).

ومن ناحية أخرى، ظهرت التعددية السياسية كفكرة في مواجهة فكرة السيادة التي يدافع أصحابها عن الحكم المطلق، وحيث رأي الفيلسوفان الفرنسي والإنجليزي، الذي يقوم علي مبدأ فصل السلطات

(١) بمعنى آخر: تعدد مراكز القوة والتأثير وإتاحة الفرص أمام التطور المستقل لأبنية المجتمع الأهلي أو المدني من أحزاب وتقابات وأندية الرأي والفكر والرأي العام وجماعات الدفاع عن حقوق الإنسان.. الخ.

(٢) Patrick. Dunleavy and Brendan O'leavy, Theories of the State: The Policies of Liberal Democracy (London: Macmillan Education LTd., 1987). P. 13.

(٣) أحمد ثابت مرجع سابق، ص ١٦.

الثلاث، إذ أن هذا المبدأ يكفل الحد من طفيان السلطة علي حقوق الأفراد^(١).

وقد قام رواد الفكر الأمريكي حول التعددية بشرح المفهوم مثال ذلك «جيمس ماديسون» الذي يري أن الأفراد تتحكم فيهم نزعة الأنانية نحو تعظيم قوتهم ومصالحهم الذاتية، وأن الصراع بينهم حتمي في ضوء ذلك ولا سبيل إلي تجنبه سوي بناء مجتمع سياسي يقوم علي التوازن والرقابة بين المؤسسات، وهو ما يتحقق من خلال الفصل التام بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية^(٢).

وبناء علي ذلك، تصبح التعددية أداة لتنظيم الحياة العامة علي أسس مشتركة، مع احترام مختلف الاتجاهات الفكرية والدينية والفلسفية كشرط أساسي لممارسة الديمقراطية التي توفر لفئات المجتمع إمكانات المشاركة في المصير الواحد.

ورغم اختلاف معني ومضمون التعددية السياسية بين الخبرات المجتمعية المختلفة، إلا أنه يبقي هناك محتوى جوهري ومركزي لا يوجد بصدده اختلاف، وهو أن التعددية السياسية إنما تنصرف بالأساس إلي توفير إمكانية فعلية لتداول السلطة وللتناوب في الحكم^(٣)، وعلي حد قول غسان سلامة أن: «هدف التعددية السياسية وسبب وجودها هو إنشاء الطريقة المؤسسية، التي تسمح لأحد أطراف التعددية، بالوصول للسلطة

(١) Patrick D. & Brendan O. Ibid., PP. 13-14.

(٢) Democracy: Autonomy Versus Control (New Haven: Univ. Press 1982).

(٣) أي استبدال فئة حاكمة بأخرى بالأدوات السلمية القانونية.

مكان الطرف المسيطر حالياً، ومن يتجاهل هذه القاعدة البديهية يتخبأ وراء إصبعه»^(١).

أزمة المشاركة السياسية:

تتفاعل أزمة الشرعية مع أزمة المشاركة السياسية، من حيث إن أنظمة الحكم البيروقراطية السلطوية، عادة ما تتجه إلي إغلاق قنوات المشاركة السياسية والتعددية و«تأميم» الصراع السياسي لحساب الزعامة الفردية أو الحزب الحاكم أو ائتلاف الأحزاب المسيطر، وهذا مما يؤدي إلي نشوء أزمة شرعية تدفع النظام إلي تعميق أزمة المشاركة. وهكذا، فإن غياب المشاركة السياسية يقوض دعائم شرعية النظام الحاكم، وغياب القدرة والكفاءة يعني تدني فعالية النظام واستمرار غيابهما معا يهدد شرعية وجود الدولة نفسها في نظر مواطنيها وفي نظر الدول الأخرى (...). وبالتالي، تلجأ القيادة إلي استخدام العنف والإرهاب ضد مواطنيها، ولكن هذا السلاح يفقد فاعليته بعد فترة معينة وخصوصاً إذا تضافر استخدامه مع تناقص قدرات الدولة علي إشباع الحاجات الأساسية لقطاع كبير من المجتمع، ومع تناقص قدرات الدولة علي حماية سيادتها ضد محاولات الاختراق أو الهيمنة الأجنبية.

هنا تبدأ جماعة إثر أخري في كسر جدار خوفها من قهر الدولة وإرهابها. وتبدأ في استخدام السلاح نفسه ضد الدولة ورموزها^(٢). ومن

(١) غسان سلامة ودكتور: التعددية السياسية في المشرق: ومن الصيغ التقليدية إلي الصيغ الحديثة» ورقة مقدمة إلي: «ندوة التعددية السياسية في الوطن العربي» عمان ١٩٨٩/٤/٢٨-٢٦ (عمان: منتدي الفكر العربي ص١١).

(٢) سعد الدين إبراهيم: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ص ٣٥٨ (ندوة فكرية) بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٤.

هنا، فإن تداول الحكم السياسي فانونا هو اختيار للاستقراء السياسي وللشرعية^(١).

أهمية الأحزاب:

إن الأحزاب في الأدبيات السياسية جهاز مستحدث لتأطير الجماهير وتوجيههم، تعمل على تلقينهم مبادئ التربية السياسية وعلي ترشيد السلوك العام، «وعلي حشدها لإجراء تغييرات معينة في المجتمع والدولة» كما يقول إسماعيل صبري عبدالله^(٢)، وإن في جلسات خلايا الأحزاب، وفي مدلولات مؤتمراتها تلقيناً لأخلاقيات الحوار، وتوجيهاً إلي قضايا المصلحة العامة، بقصد تصويب الحق واستبانته والانتصار له. وتسفيه الباطل والتنقيب عنه، وإن استجلاء المصلحة منوط بتبادل الرأي، وللأحزاب، في الجانب النظري، مزايا ثلاث كبرى في بث الثقافة السياسية بين عموم الأعضاء والمجتمع.

المزايا:

أولاً: توطن الناس علي قبول الاختلاف بين الآراء، باعتبارها الوسيلة الفذة التي بها يصعد الرأي الشخصي إلي مرتبة الرأي المشترك، وينجلي الصواب من ثنايا الشبهات ويتميز الاختلاف في الرأي من الخلافات الشخصية، وتتدرب المواطن علي معرفة الحد الذي يخرج بالاختلاف من ميدان التعاون والاجتهاد المحمود، إلي متاهات الشقاق وتفرق الكلمة وتصدع الوحدة.

(١) مومار ديوب، محادو ديوب: تداول السلطة السياسية وآلياتها في أفريقيا، مركز البحوث العربية ١٩٩٢، القاهرة.

(٢) د. إسماعيل صبري عبدالله: في تلقين مبادئ التربية السياسية.

ثانياً: في الإرتقاء بالأراء الصادرة عن شخص ما، إلى مرتبة الأفكار المنزهة عن الأهواء والمجردة من طابع الشخصية فالحق حق بضمونه الذي يصوبه العقل، لا يصدوره عن فكر الزعيم، ولا بإيمالاته من هيئة القيادة الحزبية. وهكذا يتعلم المواطن في صفوف الحزب، ملكة التنظير والتجريد، ويكتسب قدرة الاستقلال عن سيطرة الزعامة الملهمة، ويتحرر أيضا من اتباعيته المميته.

ثالثاً: تكمن في كون الأحزاب مدرسة للديمقراطية السياسية، وذلك في أمرين اثنين: ترشيح الأصلاح لمسئولية القيادة الحزبية وتقديمه علي الصديق والقريب، والأمانة في عمليات التصويت.

والآن - أيها القارئ الكريم - وقد انتهينا من طرح مفاهيم الديمقراطية والتعددية السياسية في الفصلين السابقين، أن لنا أن ندخل إلى الساحة الإريتريّة محللين لأوضاعها، وتبيان أهمية الديمقراطية والقيم المصاحبة لها للنهوض بالوطن الإريتري. ولنبدأ تحليلنا بتبيان معالم الحركة الوطنية الإريتريّة في الفصل التالي.

